

التجنيد السياسي ودوران النخب الحزبية الجزائرية ضمن مقاربة المشاركة السياسية

Political recruitment and turnover of Algerian party elites within the approach to political participation

سعيدة بلهادي^{1*}، أحمد سعيد دهان²

جامعة باتنة¹، (الجزائر)، saia.belhadi@univ-batna.dzd

جامعة باتنة¹، (الجزائر)، ahmedsaid.dahane@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023-06-28 - تاريخ القبول: 2023-10-07 - تاريخ النشر: 2024-03-10

الملخص:

الديمقراطية مشروع واع، يتطلب قيادة سياسية رشيدة تتولاها نخب حية، بمساعدة مؤسسات دولة الحق والقانون، الجزائر كغيرها من الدول حديثة الاستقلال، عرفت بعد أحداث أكتوبر 1988 توجهها سياسيا منفتحا، سعي بالتعددية السياسية التي اعتبرت فترة انتعاش حزبي للمشاركة السياسية بامتياز، وعليه كانت النشأة الحزبية الجزائرية مطلبا اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وفكريا. فهي لم تظهر نتيجة كتل برلمانية أو مؤسسة تشريعية حسب تفسير "موريس دوفيرجي"، بل برزت وهي رافضة للإطار البرلماني المستورد الذي لا يعكس أهدافها. مما استوجب ضرورة الاعتماد على التجنيد السياسي لتهيئة هذه الأحزاب السياسية لأداء أدوارها الجديدة من خلال دوران مرن قادر على تحقيق المشاركة السياسية كدعامة أساسية لضمان الاستقرار السياسي للدولة الجزائرية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التعددية السياسية؛ المشاركة السياسية؛ التجنيد السياسي؛ دوران النخب الحزبية؛ الاستقرار السياسي.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Democracy is a conscious project that requires rational political leadership led by living elites, with the help of the institutions of the state of right and law. Algeria, like other newly independent countries, was known after the events of October 1988 with an open political orientation, called political pluralism, which was considered a period of partisan resurgence for political participation par excellence, and accordingly the Algerian partisan establishment was A social, economic, political and intellectual demand. It did not emerge as a result of parliamentary blocs or a legislative institution, according to Maurice Duvergy explanation. Rather, it emerged while rejecting the imported parliamentary framework that does not reflect its goals. Which necessitated the need to rely on political recruitment to prepare these political parties to perform their new roles through a flexible turnover capable of achieving political participation as a basic pillar to ensure the political stability of the modern Algerian state.

Keywords: pluralism politics, participation politics, motivation politics, rotation politics, stabilization politics.

مقدمة:

تعد الأحزاب السياسية عصب العملية الديمقراطية ومؤشر حقيقي على العلاقة الصحية بين الدولة والمواطن، في دولة نامية كالجزائر يعتبر ضبط المسار الديمقراطي تحديا سياسيا بالدرجة الأولى؛ على جميع الأصعدة والمستويات، وعليه وجب إعداد نخب حية قادرة على توسيع قنوات الاتصال وتعميق المشاركة السياسية بين القمة والقاعدة كضمانة لجودة أداء المؤسسات السياسية.

إن الدور المحوري المنوط بالنخب الحزبية باعتبارها مركز قوة الدولة لا بد له من دعم يتجلى من خلال التجنيد السياسي للنخب الحزبية بما يوفر فرص دورانها وبالتالي تحقيق التداول على السلطة في بيئة تتسم بالديمقراطية والشفافية، إذ يبقى الاستقرار السياسي للدولة رهين نجاح المشاركة السياسية هذه الأخيرة التي تعتمد على أدوار النخب الحزبية من حيث التأثير في القاعدة الشعبية وتأطيرها، إن تلازمة العلاقة

بين النخب الحزبية، التجنيد السياسي والاستقرار السياسي يستوجب توفير بيئة داعمة متناسقة بين قمة الهرم وقاعدته.

مما سبق نهدف إلى مناقشة الإشكالية التالية:

❖ كيف يساهم التجنيد السياسي في دوران النخب الحزبية الجزائرية وتفعيل

المشاركة السياسية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين التجنيد السياسي ودوران النخب الحزبية؟
- هل هناك تجنيد سياسي للنخب الحزبية في الجزائر؟ وما هي معايير هذا التوظيف؟
- كيف يمكن التعاطي مع المشاركة السياسية في الجزائر في غياب أدوار الأحزاب السياسية؟

لمناقشة الإشكالية السابقة تمت صياغة المحاور التالية:

❖ المحور الأول: جدلية العلاقة بين التجنيد السياسي، دوران النخب الحزبية،

المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي.

❖ المحور الثاني: طبيعة البنى الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية وعلاقتها

بدوران النخب الحزبية والمشاركة السياسية.

فرضية الدراسة:

أدى غياب التنشئة السياسية في الجزائر إلى سيطرة نخب سياسية هجينة

ساهمت في انسداد دوران النخب الحزبية مما أدى إلى ضعف المشاركة السياسية وعرقلة

المسار الديمقراطي في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله وصف المتغيرات المستقلة المتمثلة في النخب الحزبية والتابعة المتمثلة في التجنيد السياسي والمشاركة السياسية. كما اعتمدت على المقاربة النظامية من حيث التأثير المتبادل بين المتغيرات البحثية منها الديمقراطية، الأحادية الحزبية، التعددية الحزبية، طبيعة النظام السياسي. كما اعتمدت الدراسة على مقرب المؤسسة الجديدة من حيث اعتبار الدور المحوري التبادلي لوظائف الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسة تسعى للوصول إلى السلطة.

كما اعتمدت الدراسة على مقرب صنع القرار حيث إن اقتراب صنع القرار باعتباره إطارا فكريا مرنا قابلا للتوسع يتناسب مع الظواهر المختلفة، وهو اقتراب يركز على وحدة صنع القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزائها ونمط تلك العلاقات والأفراد الذين يمثلونها، وقيمهم ومصالحهم وخبراتهم وارتباطاتهم المختلفة. وعليه فإنه يتضمن مستويات عديدة من التحليل تشكل في مجموعها إطارا واسعا ومرنا يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للتنظيم.

وقد تمت الاستعانة بهذا الاقتراب من حيث التركيز على المستوى الذي تم فيه اتخاذ القرار، باعتبار النخب بمختلف مستوياتها سيما النخب الحزبية لما لها من قوة تأثير على الرأي العام باعتبارها الوسيط بين الدولة والمواطن.

المحور الأول: جدلية العلاقة بين التجديد السياسي، دوران النخب الحزبية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي.

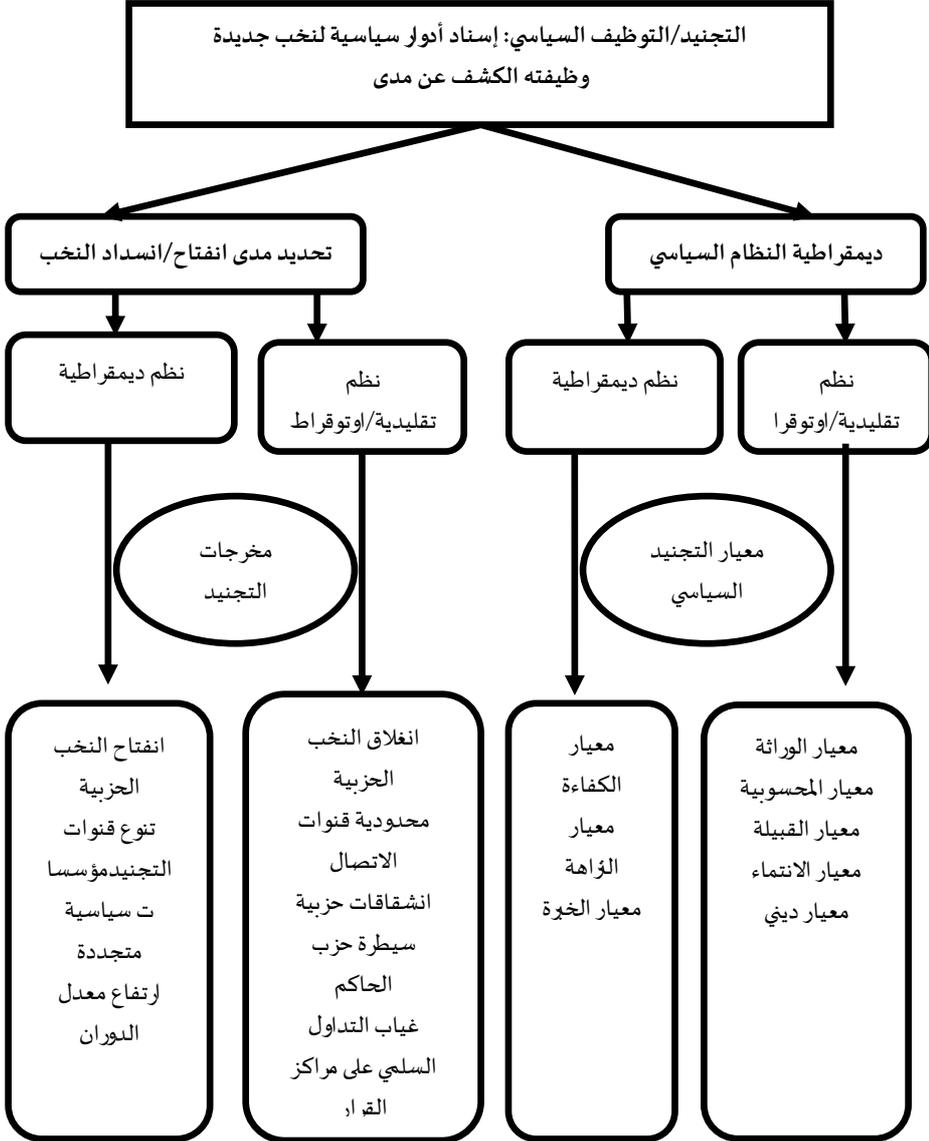
أولاً: التجديد السياسي – التوظيف السياسي للنخب.

يأخذ التجديد السياسي معنيين سلبى وإيجابى فمن ناحية قد يستغل القادة السياسيين نفوذهم وسلطتهم بشكل غير قانونى لتجديد أعضاء الحزب السياسى غير المؤهلين فى دولة غير ديمقراطية، يمكن تعريف التجديد السياسى بشكل عام على أنه إجراء يتم فيه تعيين شاغلى المناصب العامة، وظائف الأحزاب السياسية حيث يتم استخدامه كمعيار لتميزهم عن أصحاب المصالح والحركات الاجتماعية أو جماعات الضغط.

إن تجديد النخبة يؤثر بشكل أساسى على المجتمع ويعكسه، وعليه أكبر تحدى للتجديد السياسى هو أن يكون ممثليه فى كل دائرة من البلاد هل تم اختيارهم على أسس واضحة أم فقط تم اختيارهم لأنهم ينتمون للحزب الفائز. (mahmoud, 2021)

نوضح من خلال الشكل التالى دلالات مفهوم التجديد السياسى وأبعاده فى ظل بيئة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية (دول نامية وأخرى غربية) مع ضبط مدخلات ومخرجات كلا النظامين. للوصول إلى معرفة مدى إسهام التجديد السياسى فى تحقيق أو عرقلة عملية المشاركة السياسية التى تعد القيمة الفعلية المنتظرة من سير العملية السياسية برمتها.

شكل رقم 1: يوضح دلالات مفهوم التجنيد السياسي و أبعاده في ظل بيئة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية (دول نامية وأخرى غربية) مع ضبط مدخلات ومخرجات كلا النظامين.



إعداد: الباحثين.

ثانيا: سمات دوران النخب الحزبية في الدول النامية.

قبل الخوض في مضمون النخب الحزبية لابد من التطرق إلى سمات الأحزاب السياسية في الدول النامية والتي سبقها حركات تحررية والتي تنفرد عن الأحزاب الغربية من حيث المرجعية التاريخية والمجتمعية وكذا الاقتصادية، إذ ساهم الاستعمار والطمس الثقافي للدول الغربية في تغييب الوعي السياسي وتفكيك البناء الاجتماعي مما يجعل من نشأة نخب إن لم نقل أحزاب سياسية " جمعيات سياسية" بالمعنى الصحيح أمرا غاية في التعقيد.

1- الأحزاب في المجتمعات النامية.

تبعا لتحليلها في علم السياسة؛ تتعدد الأحزاب السياسية في الدول النامية عن الأحزاب السياسية الغربية، تشتق الأحزاب في الدول النامية مغالبيتها تقريبا، وفي انطلاقتها الأولى، عن امتداد بسيط للنموذج الحزبي الأوروبي، ذلك أن الاستعمار شجع على انتشار الإيديولوجيات السياسية ذات المصدر الغربي في المجتمعات الإفريقية والآسيوية، وعندما تحررت هذه المجتمعات كان للنخبة السياسية التي تكونت في حوض الاستعمار تلامذة في إطار الأحزاب ذات الاتجاه الاشتراكي أو المسيحي، ومع ذلك وانطلاقا من نموذج موريس دوفارجي حول نشأة الأحزاب (الأحزاب ذات الأصل البرلماني والأحزاب ذات الأصل الخارجي) يلاحظ أن معظم الأحزاب التي نشأت في إفريقيا وآسيا ذات النشأة الخارجية باعتبارها -كانت من قبل- حركات قومية، حركات مسيحية أو تبشيرية واتحادات طائفية أو دينية أو قبلية تطورت كلها خارج قبة البرلمان الذي أقامه الحكم الاستعماري. (سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي-انجليزي- فرنسي، 2004، p. 25)

كنتيجة حتمية لاختلاف طبيعة نشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية عن الأحزاب الغربية وجب أن تختلف الوظائف بدورها ففي حين تختص الأحزاب الغربية في تأطير الرأي العام وتوجيهه تبقى أدوار الأحزاب السياسية في الدول النامية مقتصرة على الوجود الصوري المتمثل في المشاركة الصورية للوصول إلى السلطة سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية، البرلمانية المحلية.

2- النخب، الصفاة، السراة: تعدد المضامين ووحدة التأثير.

لاشك أن المصادر الكلاسيكية لنظريات النخبة "الصفوة أو السراة" تتمثل في مؤلف باريتو العقل والمجتمع ومؤلف رأيت ميلز صفوة القوة وكتاب موسكا الطبقة الحاكمة ويمكننا التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية في دراسة الصفوة هي:

- أ. الاتجاه التنظيمي يمثله موسكا وميشلز.
- ب. الاتجاه السيكلوجي يمثله باريتو.
- د. الاتجاه الاقتصادي ويمثله بيرنهام.

هـ. الاتجاه ويمثله رأيت ميلز النظامي (صاغور، 2019، صفحة 78)، في الجزائر تعد النخب العسكرية مصدر قرار معظم السياسات، وعليه ترتبط الأحزاب السياسية تلقائيا بالاستجابة للمطالب التي تخدم النخبة العسكرية، سيما في فترات الأزمات التي عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة، مما يصعب تجنيد هذه النخب لصالح العام ويصعب كذلك صياغة أدوار إستراتيجية لهذه النخب.

ذلك ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح مفهوم دوران النخب وتجديدها

الاتجاه النفسي "باريتو" Pareto	الاتجاه التنظيمي "جايتانوموسكا Gaetano Mosca no Mosca"	الاتجاه التنظيمي "رايبيست ميشلز Wright ميلز Mills"	الاتجاه الاقتصادي "برنهام Burnham"
يتم دوران النخب على مستويين: 1- دوران داخلي: من خلال قدرة النخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخاله في إطارها. حتى لا يتجمع ما يسمى بالنخب المضادة التي تقع خارج الطبقة السياسية 2- دوران خارجي: يحدث عندما تفشل النخب في تحقيق دوران داخلي فيتم استبدال النخبة وتحل محلها نخب جديدة.	استقرار النخبة الداخلي: يتحقق من خلال تمثل النخبة للمعادلة السياسية " فهم الصيغة السياسية السائدة" أو امتلاك " مفتاح السيطرة". مثال: المجتمع البدائي: نخبة عسكرية المجتمع الرأسمالي: اقتصادية المؤسسة العسكرية، المؤسسات السياسية، الشركات الكبرى.....	القانون الحديدي للنخب " الاوليغارشية حكم الأقلية": حيث يرى أن الأحزاب تنزع نزعا طبيعيا إلى توليد أقلية نخبية تعمل على مصادرة القرار السياسي. ويقصد بالاوليغارشية امتصاص الأفراد والأفكار من خارج النخبة وهي العملية التي تحافظ بها النخبة على ذاتها.	مصدر قوة النخبة: هو السيطرة على العوامل الاقتصادية - الطبقة التي تملك الثروة وتسيطر على وسائل الإنتاج أكد أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية.

تصميم: الباحثين.

ثالثا: المشاركة السياسية المفهوم والدلالة.

يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالأنساق المجتمعية للديمقراطية المفتوحة، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى لتحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، أي أنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من

خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة، كما تعرف بوصفها عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين تركز على إشراكهم في مناقشة النقاشات العامة والاختيارات الجماعية تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطنين. (بن يزة، 2019، صفحة 36)

إن قصور النخب السياسية وأزمة دوران النخب الحزبية الجزائرية يرتبط بترشح المواطنين للمجالس المنتخبة المحلية في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية للانتقاء مما أفرز قيادة غير مؤهلة، تتحكم فيها عوامل تقليدية كالعروشية والجهوية على حساب المصلحة العامة؛ إضافة إلى ضعف أداء الأحزاب وقيامها بدورها في التنشئة والتجنيد (ناجي، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية، 2006، صفحة 11)، مما يشكل انغلاقا لدوران هذه النخب في غياب التداول الذي يسمح بإنتاج نخب سياسية جديدة قادرة على مواصلة بناء مؤسسي يسمح بالتداول السلس.

رابعا: جدلية العلاقة بين التجنيد السياسي ودوران النخب الحزبية

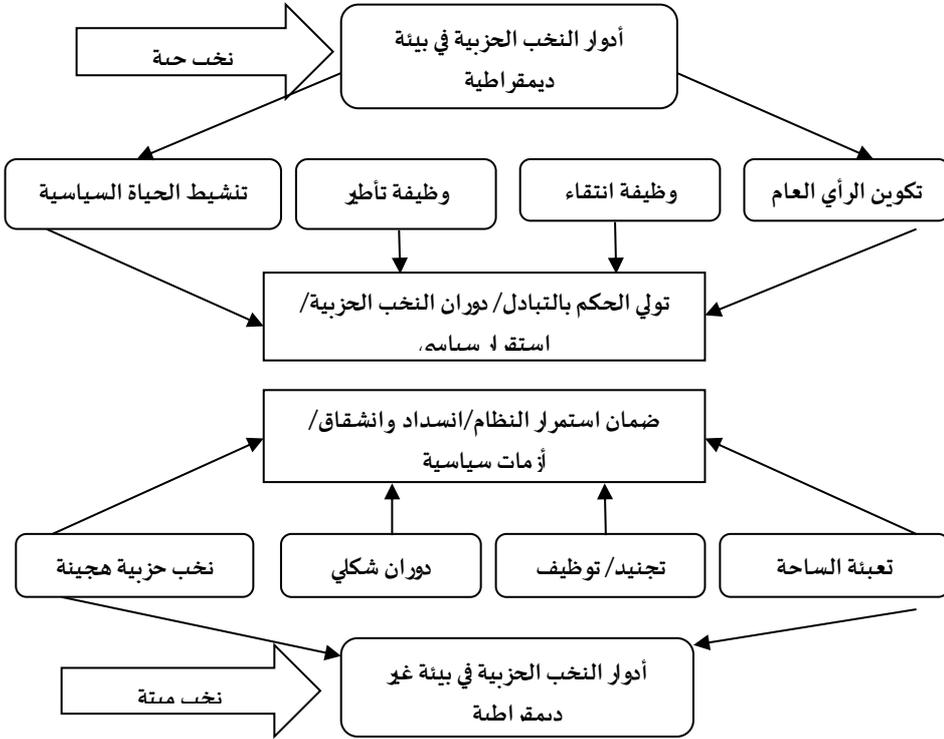
البُنى السياسية هي الأدوات المنظمة التي يقوم الأفراد من خلالها بممارسة نشاطاتهم السياسية وأكثر البنى وضوحا هي المؤسسات المألوفة كالأحزاب السياسية والانتخابات التشريعية والسلطات التنفيذية والإدارات الحكومية البيروقراطية.

إن وظيفة التجنيد السياسي أو التوظيف السياسي تحدد نوعية الأفراد الذين يتم اختيارهم ليكونوا أعضاء نشطين في هذه البنى إلى جانب تحديد مدة بقائهم فيها، الانتخابات السياسية تعد أكثر البنى السياسية المعروفة في العالم الحديث والتي تهدف إلى تجنيد زعماء السياسيين (القادة) الذين يشغلون مراكز صنع القرار.

ولكل نظام سياسي إجراءات لتجديد أو اختيار شاغلي المناصب السياسية العليا ففي التنظيم الديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، فإن شغل المناصب السياسية والإدارية مفتوحة من الناحية الرسمية لأي مترشح لديه المؤهلات المناسبة لشغل هذه الوظائف، بينما تعتبر الدكتاتوريات التقليدية عملية التجديد السياسي كأحد أهم الأهداف الأساسية للحكم وضمان بقاء النظام. (الموند و بويل، 1996، الصفحات 121-142)

مما سبق نوضح من خلال الشكل التالي يوضح تلازمية العلاقة بين النخب الحزبية، التجديد السياسي والاستقرار السياسي.

شكل رقم 1: يوضح تلازمية العلاقة بين النخب الحزبية، التجنيد السياسي والاستقرار السياسي.



إعداد: الباحثين.

المحور الثاني: البنى الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية وعلاقتها بدوران النخب الحزبية والمشاركة السياسية.

أولاً: البنى الداخلية للأحزاب السياسية ودوران النخب الحزبية الجزائرية.

تعد الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، ومن أهم وسائل المشاركة في الحياة السياسية وتأسيس شرعية النظم السياسية، من خلال الانتقال السلمي للسلطة،

وبالطرق الديمقراطية تؤدي الأحزاب دور الوسيط بين المنتخبين والناخبين وتؤثر في النظام الانتخابي الذي له علاقة تفاعل مع النظام السياسي، وتساهم الأحزاب في نجاح العملية الانتخابية بتثقيف الناخبين ودفعهم للمشاركة في عملية الاقتراع لإحداث التغيير المطلوب في مؤسسات الدولة.

إن نجاح الحياة السياسية الديمقراطية يتوقف على سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها ومصداقيتها، في الجزائر تؤثر الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية من خلال اختيار المرشحين لشغل المناصب السياسية والنيابية والمحلية على أساس وضع معايير خاصة بكل حزب، بعد استيفاء الشروط القانونية للترشح المعتمدة في القانون الانتخابي الجزائري، وكذا من خلال الحملة الانتخابية والإعلامية.

عمليا نجد المادة: 79 (قانون عضوي رقم: 10-16، 2016) المحددة لشروط المرشح للمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي والتي تجاهلت تحديد المستوى العلمي للمرشح، الذي سيمثل وينيب عن مصالح المواطن والذي سيتحمل مهام تجسيد التنمية المحلية، رغم أن المهام الملقاة على عاتق النخب المحلية تتطلب كفاءة وقدرات هائلة تمكنها من تنزيل المشاريع التنموية المحلية للقاعدة ورفع المطالب المحلية للقيمة بصورة متناسقة ومتكاملة.

كما يظهر تأثير السلطة الحاكمة في الجزائر عن طريق تقديم المرشحين لشغل المناصب السياسية والإدارية في الجالس النيابية وتأتي هذه الأهمية من خلال تقديمها لتولي العمل التنفيذي العام منه والبرلمان، (ناجي، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في حالة الجزائر ، صفحة 161) وبذلك تحيد النخب الحزبية عن المهام المنوطة بها وتحيد في نفس الوقت عن الأهداف الحقيقية لها، حيث تناط لها وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية، وتفوق في أهميتها الوظائف

التقليدية للأحزاب السياسية كوظيفة تكوين الرأي العام، ووظيفة انتقاء المترشحين، ووظيفة تأطير المنتخبين، ووظيفة تنشيط الحياة السياسية، ووظيفة خلق النواب السياسيين القادرين، ووظيفة تولي الحكم بالتبادل، وتضحي الأحزاب - من ذلك المنظور- متغيرات مستقبلية أي قوى سياسية مستقلة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية وليس مجرد نتاج لهما. (سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي- انجليزي- فرنسي، 2004، صفحة 25)

جاء قانون الانتخابات الجديد في الجزائر استجابة لمبادرة الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الموجه للأمة بتاريخ 15 أبريل 2011 وشمل التعديل قانون الانتخابات وقانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وقانون الأحزاب السياسية، والتي جاءت استجابة للأحداث التي عرفتها المنطقة العربية جراء ثورات ما يسمى بالربيع العربي، والتي استدعت ضرورة الإسراع في تبني إصلاحات على جميع المستويات وأهمها المجال السياسي بفتح مجال تشاركي وديمقراطي أكثر.

لقد جاء القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 تطبيقاً لإحكام المادة 31 مكرر من الدستور، وحسب ما تقتضيه الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1999 (القانون العضوي رقم: 12-03، 2012)، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة المعتمدة في 20 ديسمبر 1952 جاء ليحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وهذا أثناء مرحلة الترشيح وكذلك أثناء عملية توزيع المقاعد وإعلان النتائج.

وعليه اتسمت الإصلاحات التي عرفها القانون الانتخابي في الجزائر بالصورية وعدم الفاعلية، وإنما جاءت استجابة للإملاءات الدولية التي تزامنت مع الربيع العربي

مما ساهم بشكل أو بآخر في توسيع الهوة بين الوظائف الحزبية، جعلت من الأحزاب السياسية في الجزائر عبارة عن جمعيات سياسية.

ثانيا: عصبية المجتمع الجزائري كمانع لكفاءة النخب الحزبية.

يظهر أثر نزعة الولاءات الأولية بصورة جلية في الانتخابات، وذلك يعود لطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي، ففي الانتخابات البلدية حيث يكون عدد البلديات هاما جدا بالمقارنة بعدد بلديات المراكز الحضرية الكبرى، أين تظهر القيمة الكبرى للعصبية عند الريفيين بصورة خاصة، لكون القروي يجد الأمان والاطمئنان في التمسك بالعصبية، إذ قد تجمعه صلة الدم أو صلة النسب والمصاهرة، وهذه الصلات تلون العلاقات بين الأفراد باللون غير الرسمي، إن هذه العلاقات تلعب دورا حاسما في الحملات الانتخابية، إذ تختفي المنافسة السياسية الإيديولوجية لتترك مكانها لتنافس قبلي تغذيه العصبية، وهذا يعني تنافسهما على المقعد الانتخابي، فالفرد المصوت بدافع العصبية والتضامن القبلي يدلي بصوته للمرشح الذي يرتبط معه قرابيا أو نسبا، فالصراع صراع شرف قبلي وليست دلالاته السياسية سوى أمرا ثانويا. وتفسير ذلك مرتبط بطبيعة ثقافة القرية وطبيعة بنائها الاجتماعي القبلي الذي يجعلها لا تعترف بالقيم الغربية ولا تشجع على تنميتها، فثقافة القرية لا تقيم وزنا إلا للقيم الجمعية التي يحددها مجتمعها، والتي تنعكس في قيم الأسرة المركبة والممتدة التي تشكل أساس البناء العشائري، (خداوي، 2012، صفحة 20)

ثالثا: نموذج دوران النخب الحزبية الجزائرية "حزب جبهة التحرير الوطني".

نتناول فيما يلي نموذج دوران النخب الحزبية في الجزائر ومعايير تجنيدها لحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب المسيطر على القوى الحزبية الفعلة في تاريخ الجزائر السياسي.

جدول رقم 1: يوضح فترة القيادة لحزب جبهة التحرير الوطني.

فترة القيادة	الأمين العام للحزب
1962-1963	محمد خيضر
1963-1965	أحمد بن بلة
1965-1967	شريف بلقاسم
1967-1973	أحمد قايد
1973-1980	محمد الصالح يحيياوي
1980-1988	محمد الشريف مساعدي
1988-1996	عبد الحميد مهري
1996-2001	بوعلام حمودة
2001-2004	علي بن فليس
2004-2013	عبد العزيز بلخادم
2013-2016	عمار سعيداتي
2016-	ولدعباس جمال

تصميم: الباحثين. بناءً على المصدر الرسمي لجبهة التحرير الوطني. FLN.dz

باستعراض تشكيلة الأمناء العامون لحزب جبهة التحرير الوطني نجد أن هناك دوران للنخب الحزبية، لكنه دوران شكلي فقط لا يعتمد على تجديد استراتيجي للنخب الحزبية، وإن تنوعت هذه الأخيرة إسمياً التقت من حيث المبدأ وهو الحفاظ على استمرارية سيطرة الحزب على المشهد السياسي في الجزائر.

ولتوضيح معدل دوران النخب الحزبية في الجزائر يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم 2: يوضح معدل دورتن النخب الحزبية في الجزائر

الحزب السياسي	الأمين العام للحزب	تولي/ترك المنصب	مدة القيادة
حزب جبهة القوى الاشتراكية	حسين ايت احمد	1963	52 سنة
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	سعيد سعدي	2000/2012	12 سنة
حزب العمال	لويزة حنون	1990 حاليا	29 سنة
حزب عهد 54	علي فوزي ربايعين	1991	26 سنة
التجمع الجزائري	علي زغدود	1990	26 سنة
الجهة الوطنية الجزائرية	موسى تواتي	1999	17 سنة
جهة التحرير الوطني	تسع أمناء عامون ولد عباس	2015	
التجمع الوطني الديمقراطي	عبد القادر بن صالح أحمد اويحي	1997/1999 1999/2013/2015	سنتين 13 سنة
مجتمع السلم	محفوظ نحناح خلفه بوجرة سلطاني خلفه عبد الرزاق مقري	2013/	
حركة النهضة	عبد الله جاب الله	1990/1999	10 سنوات

تصميم الباحثين.

مما يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن التشكيلات الحزبية تعيش حالة من التناقض فهي من جهة تطالب قيادات السلطة بتجسيد مبدأ التداول، ومن جهة أخرى بقيت النخب متمسكة بقيادة الحزب لفترة طويلة 52 سنة بالنسبة لحسين ايت أحمد مثلا، وعليه اتسم دوران هذه النخب بالبطيء الشديد إن لم نقل منعدم، مما أدى بدوره إلى انغلاق هذه النخب وتعطيل المسار الديمقراطي وانعكاسه على الاستقرار السياسي للدولة.

خاتمة:

إن مسألة دوران النخب الحزبية مرتبط كل الارتباط بالديمقراطية باعتبارها البيئة الحاضنة والداعمة لمسارات هذه النخب، حيث أنسبتها المميّزة هي فتح هامش حرية للنخب بأن تتكون بحرية ويتم اختيارها وفق تجنيد استراتيجي يدعم صناعات القرار، إلا أن الواقع في الجزائر عرف عدة تعقيدات أدت إلى فشل التجنيد السياسي الذي لم يتم توظيفه فعليا لصالح المسار الديمقراطي، وربما يعود ذلك إلى الطبيعة التاريخية للدولة الجزائرية الفتية من جهة وإلى ضعف التنشئة السياسية من جهة أخرى.

كما ساهم الضعف المؤسساتي التشريعي الذي لم يوفر حرية للنخب السياسية التي بقيت رهينة الأحزاب العتيقة كحزب جبهة التحرير الوطني، وغياب التأطير مما أثر بالسلب على المنظومة الحزبية في الجزائر وعدم قدرتها على أداء الأدوار المنوطة بها بفعالية.

يمكن تحديد توليفة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكرها فيما يلي:

- غياب المبادرة والإرادة السياسية الفعلية التي تعمل على توفير تنشئة سياسية منتجة لنخب حزبية ذات كفاءة، قادرة على تولي مناصب سياسية وإدارية عليا.

- النخب الحزبية في الجزائر لا يتم توظيفها على أساس الكفاءة والخبرة بل على أساس الولاء السياسي مما ينعكس سلبا على أداء أدوارها باعتبارها الوسيط بين القمة والمواطن فهي بذلك لا يمكن أن ترفع المطالب الحقيقية للقاعدة الشعبية وبالتالي لا يمكن أن تكون الاستجابة للصالح العام متاحة.

- إذا كان التجنيد السياسي يهدف إلى إسناد أدوار سياسية لأفراد جدد، فالأحزاب السياسية تسعى إلى البقاء في الحزب لفترة طويلة المدى مما يجعل أدوار الحزب لصاح

شخص لا لصالح المواطن. إن شخصنة الأحزاب في الجزائر أدت إلى تغييب النخب الحقيقية وجعلها نخبا ميتة كما يسميها الفيلسوف مالك بن نبي.

مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إن انفتاح النخب الحزبية يحتاج إلى تنشئة سياسية عميقة، لا يمكن تأسيسها إلا من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف. يمكن إنشاء مدرسة عليا لتكوين النخب السياسية عامة، بإمكانها رفع مستوى أداء البنى السياسية عامة برلمان، مجالس محلية... وغيرها.

- في بيئة تتسم بتدفق المعلومة أصبح من الممكن تنسيق الجهود بين مختلف الأحزاب السياسية وتحقيق تكامل بدل الانشاقات والصراعات التي جعلت من المشهد السياسي يعني عن مستوى لا يعكس أدوار النخبة.

- إن تدني مستوى أداء النخب الحزبية في الجزائر يستوجب إعادة النظر في النصوص القانونية التي شكلت عائقا أمام الممارسة الحزبية، وجعلها تقتصر على المشاركة لأجل المشاركة فحسب لا من أجل التغيير، وما المحافل الانتخابية التي عرفتها الجزائر والتي تتميز بالهشاشة الانتخابية وشراء الذمم وغيرها أدت إلى خلق هوة عميقة بين الأطراف الفاعلة والقاعدة مما ساهم في غلق قنوات الاتصال أنتج عزوفا انتخابيا في جميع المحطات الانتخابية.

قائمة المراجع:

قانون عضوي رقم:10-16 قانون عضوي رقم:10-16. (25 غشت، 2016). المتعلق بشروط الترشح للمجلس البلدي او الولائي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

.https://medium.com .(aug, 2021 13) .mahmoud Yusra

أحمد سعيان. (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي- انجليزي- فرنسي. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

أحمد سعيان. (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي- انجليزي- فرنسي. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

القانون العضوي رقم: 12-03 القانون العضوي رقم: 12-03. (12 يناير , 2012). يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عبد النور ناجي. (2006). النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية. قالة: جامعة 08 ماي 1945.

عبد النور ناجي. (بلا تاريخ). تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في حالة الجزائر . الجزائر: دار الكتاب الحديث.

غابريال ألموند ، و بينجام بويل. (1996). السياسة المقارنة: إطار نظري. (محمد زاهي بشير المغربي، المحرر) بنغاري: فان يونس.

محمد خداوي. (2012). الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي. مجلة نفاتر، صفحة 20.

هشام صاغور. (جوان, 2019). النخب السياسية دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، صفحة 78.

يوسف بن يزة. (جوان, 2019). الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 06، صفحة 36.